يسلم ولو أسلم فان التامين لا يسبح التعجب وان جن مسلم فكما
لو ترتد بتقاد احد او زنا او الهدية من ملكهم لامامنا او حكم
عنده الا ان يرخا رضهم فتقدمه تحصل الجزية كما اخرهم
ولم يتعلق غرض بالمهر يد كفصلة قرابة والا فله كما حرنا
غير الامام وذي كلمة عنده والشرك والجزية بقاء للوف
كثيرهم وساير من تركهم ما تركوا لم يسمر عليه العلم وجاز
اقرام على من قرب النصف ان اخلص لله كما قال الاصل
ان لم يكن ليظهر شجاعة وانكاء العدو ولو ابقت المثلة
والقتال من سبب موت لاخوان رجي طول حياة وان لا صب
وللامام بالمصلحة رأي الاسرى فيهم فيقتلهم او يسترقهم
بالقيمة من الجزية فيقتل من يجوز قتله على ما سبق او
يمن او يفدي بمال باجتهاده فيضعه في الجزية او يفادي به
باسرانا ولو بمع الوف حل مسلم ورق ان حلت به بكفر
ابيه مع الشك لو يتبع امه وجبه وما فتح لنا عليه
بعضهم فان اشترط الامان لبنيه ثبت له بالاولى وبا
وبامان الامام مطلقا في اي محل ولا يحتاج الامام لاشهاد
على تامينه لجلان غيره وله القتل ان امن غيره كردا
لا ينحصر وهو مراد الاصل بالاقليم فان امن محصورا
جاز قتل وان امرأة وعبد وصبي قتل الامان او يتعلق

الامام

الامام لتامينهم قوله ان لا ذمي وخاف منهم واستفتا الخا
رج على الامام لانه ليس من محل الخلاف وقد تقدم الاصل
واستفتا المتامين ان لتقل مطلقا ولو بعد الفتح خلافا لسحنون
كغيره فحق الاسران وقع قبل الفتح واجبرا على حكم من
ارتضوه ان كان عدلا وقرب المصلحة والا فعل الامام ورجب
وفا بالموت بشرط قرنه ولا يعان الان بخاف قتله وقتل صبيان
الكافر لهم منه اذن في الاعانة لانهم كشخص واحد
وان نهم الحربي الامان وان من اشارة فانها فيه كالملفظ
او نهي الامام الناس عنه فحالفوا عمدا او نسيانا او جهلا
او امنه ذمي فظنه مسلم لم فله امضا امانه مع علم كثيره
امضاه الامام او رده فحكمه راجع لما قبل التي وان قال
ظننتكم لا تفي ضمون لتاجر مطلقا فحكمه بارضهما
او رضهم او نبيهما كان قال جئت اطلب الامان او
الاسلام فحتى يطلب به حال واجيب بانه قال ثم مكث
لي عرمه او الحد الان يا خذ ارضا وقد طالت اقامته
فينظر الامام استئنافا بعد الكان وان قامت قرينة فيلها
وان رجع المومن قبل وصوله ولو اختيارا حلا فالما يوهمه
قول الاصل وان رد بريح فعلى ما مضى حتى يصل ولا يخرج
وبعده فحتى يلهم الامام ورده واختيار انهم في

Copyright © King Saud University